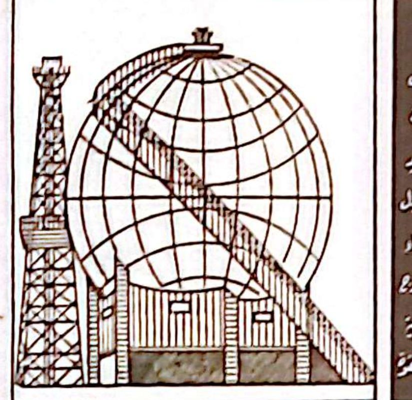


دراسات

البترول في ميزان القوى بين العرب واسرائيل

بقلم
الدكتور نقولا سركيس

منذ سنوات يطرح بين الفترة والفترة موضوع « سلاح البترول » ودوره في النزاع المصيري القائم بين العرب واسرائيل . وفي اعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ كثرت التساؤلات حول ماهية هذا السلاح ومقوماته، وتشعبت الآراء حول فعاليته وطرق استعماله ونتائجه الايجابية والسلبية . وقد انتقل الموضوع من ميدان التساؤلات والفرضيات الى حيز العمل السياسي . واقدمت الدول العربية على اتخاذ تدابير عدة ، وان اختلفت في اشكالها ومراميها ، فانها تلتقي كلها حول فكرة تحويل الثروة البترولية العربية الى وسيلة ضغط على دولة الصهاينة وعلى الدول التي تساندها .



يعتبر الغرب ان حركة الوحدة العربية هي تهديد لشركاته بالبترول ولذا يجب ابقاء البترول خارج الدولة العربية الموحدة ولو بالقوة

فبالاضافة الى حجب البترول العربي عن اسرائيل ومنع الشركات البترولية العاملة في البلدان العربية من التعامل معها خلال ازمتي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، ايقاف بعض الصادرات البترولية الى الغرب . ولم تقتصر هذا التدبير اثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ على تعطيل الضخ في شبكة انابيب خطوط شركة نفط العراق . اما في عام ١٩٦٧ فقد كانت اولى عمليات التصدير في المؤتمرة العربية . ثم تلا ذلك فرض الحظر على تصدير البترول العربي خلال بضعة اسابيع الى الولايات المتحدة وانكلترا . كما احدثت في الوقت نفسه الدعوة لسحب الاموال العربية المودعة في مصارف الدولتين المذكورتين .

الا ان هذه التدابير الاخيرة وان دلت على تزايد الوعي لدور البترول في معركة البقاء التي نعيشها ، فقد اتسمت بطابع الارتجالية ، واتخذت شكل ثورة عابرة جاءت بها حمى الاحداث وذهبت بها فترة وجيزة . فعودة المياه السياسية في المنطقة الى ما يشبه اوضاعها السابقة ، اما موضوع سحب الودائع من انكلترا والولايات المتحدة ، فقد انحصر الى مستوى الجدالات المزرية حول نسبة الفائدة التي تمنحها المصارف الانكلو سكسونية وغيرها من الدول الغربية . وما لبث ان ميّع وتلاشى في غياهب النسيان .

وهكذا عادت الوقائع حيث كانت ، واستؤنفت عمليات التصدير الى الدول التي خلقت اسرائيل وما زالت تمدها بالمال والسلاح ، وعادت الشركات لتمارس نشاطها كما من ذي قبل وكأن شيئا لم يكن . وذلك كله دون ان تنسحب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها ، ودون ان توقف اعتداءاتها المتكررة على الدول العربية ، ودون ان تجد الدول الغربية الكبرى ، باستثناء فرنسا ، فيه ضرورة عن دعمها لاسرائيل وعن موقفها المعادي لابناء العرب .

■ التشكيك في سلاح البترول

وليس غريبا بعد ذلك ان تحقق جهات معروفة في اثارة التشكيك « في جدوى » سلاح البترول » فحسب ، بل ايضا في جدوى تبديل نظام الاستثمار الذي فرضته الشركات البترولية الكبرى والدول الغربية التي تنتمي اليها على الوطن العربي منذ اكثر من اربعين سنة . « بل ان الاوضاع الراهنة لاستثمار البترول العربي قد زادت سوءا عن ذي قبل في بعض الميادين . فبعد ازمة ١٩٥٦ ، اعلنت الشركات عن عدم استعدادها لبناء خطوط انابيب جديدة لنقل البترول العربي . ولم تتم فعلا بناء اي خط بالرغم من ازدياد الانتاج والحاجة الماسة لتوسيع شبكة الخطوط الموجودة . ومنذ عدوان ١٩٦٧ وقناة السويس مقفلة ، وجزء من خط التابلاين يمر في الاراضي المحتلة ، وخطر الناقلات الضخمة التي تنقل البترول من المنابع العربي مسيرة شهرها للدول العربية يتعاظم يوما اثر يوم . كما ان اسرائيل قامت ببناء خط للانابيب من ايلات الى عسقلان لنقل البترول ولو جزئيا محل قناة السويس . هذا كله دون ان تحقق خطوة ايجابية واحدة لمواجهة هذه الاخطار والبحث بصورة جدية عن الوسائل الكفيلة بالمحافظة على مصالحنا الحيوية ووضع ثرواتنا البترولية الضخمة في خدمة قضايانا المصيرية .

بعد هذه التجارب القاسية ، وعلى ضوء هذا الواقع المؤلم ، يجدر بنا ان نستخلص العبر ونتساءل عن حقيقة الدور الذي يمكن ويجب ان يلعبه البترول في ميزان القوى بين العرب واسرائيل ، ومن ثمة علاقاتنا الاقتصادية والسياسية مع الغرب وشركاته .

ذلك ان « سلاح البترول » لا يمكنه ، كما يتصور البعض ، وكما حدث حتى الآن ، ان يقتصر على تدابير عرضية ومؤقتة وارتجالية نلجأ اليها عندما تنشب المعارك المسلحة ، وتتعطل ناقلات النفط لتزرع الموت والدمار في ارضنا ، ويتحول سلاحنا البترولي الى مجرد سيف خشبي نلوح به بيد راجفة عندما تشتد المحن ، ثم نعود ونتناساه بعد ان تنجلي الغيمة وينسا العدو ليستجمع قواه من جديد استعدادا للجولة القادمة .

حقا ان حظر تصدير المواد الاستراتيجية الى العدو ، والبترول احد المواد الاستراتيجية على الاطلاق ، هو تدبير معترف به وشائع وما زالت تطبقه سائر امم العالم ، لا في ايام الحرب فحسب بل ايضا في حالات السلم . ويكفينا مثلا على ذلك المقاطعة التي تفرضها الولايات المتحدة على التجارة مع كوبا او الصين الشعبية ، او الحظر الذي فرضته اللقبا القوسية عام ١٩٦٢ على تصدير انابيب البترول الى الاتحاد السوفياتي ، او الحظر الذي فرض على تمويلات روديسيا بالبترول .

ومن الطبيعي والبديهي ان الدول العربية اولى من غيرها بالمبادرة الى استعمال مثل هذا السلاح والى سد طريق البترول العربي في وجه الدول التي تسترسل في تعريض اسرائيل على العدوان بالرغم من انها هي نفسها ، وليس هذا من باب المصادفة ، الدول التي تستنزف القسم الاكبر من خيراتنا البترولية ، وتعتمد على الودائع العربية لدعم اقتصادها والمحافظة على مستوى عملتها الوطنية . غير ان هذه المقاطعة لا يمكنها ان تؤدي مفعولها الرادع الا اذا توفرت لها شروط العزم والجدية والصمود ، واقترنت بسياسة عربية متماسكة مبنية على تكييف علاقاتنا البترولية بالغرب على ضوء الخطر الصهيوني وعلى اساس موقف الدول الغربية من النزاع العربي – الاسرائيلي .

غير ان المقاطعة ليست سوى ما يمكن ان نسميه الوجه السلبي لسلاح البترول ، اي وسيلة الردع التي لا بد من اللجوء اليها للضغط على الدول التي تلتزم منا موقف العداء السافر . اما الوجه الايجابي الذي لا يقل اهمية عن ذلك فيقوم ، من جهة ، على الافادة من القوة التفاوضية الهائلة التي تمنحنا اياها سيطرتنا على ثلثي احتياطي البترول في العالم لكسب الاصدقاء وتوثيق علاقاتنا مع الدول المستهلكة ، ومعظمها من الدول الصناعية الكبرى ، ومن جهة ثانية ، على اعادة النظر في الاوضاع الراهنة لاستثمار البترول العربي وتحويل هذه الثروة من عامل ضعف واضطراب وتجزئة الى عامل من اهم عوامل التنمية الاقتصادية والنهضة السياسية في الوطن العربي .

على ضوء هذه الملاحظات الاولية يتضح ان تقييم سلاح البترول من خلال ميزان القوى بين العرب واسرائيل يقتضي بحث قضية البترول العربي من النواحي التالية :

اولا : دور البترول في موقف الدول الكبرى من النزاع العربي – الاسرائيلي .
ثانيا : الخطر الصهيوني على البترول العربي .
ثالثا : الافادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربي .

■ دور البترول في موقف الدول الكبرى من النزاع العربي – الاسرائيلي

يختلف موقف الدول الكبرى من النزاع العربي – الاسرائيلي تحت تأثير عوامل مختلفة اهمها ؛ اختلاف نظرة هذه الدول الى اساليب تأمين مصالحها البترولية في الحاضر والمستقبل في البلاد العربية . ويبدو من المفارقات العجيبة لاول وهلة ان الدول التي تمتعت حتى الآن بنصيب الاسد في امتيازات النفط العربي (وفي طليعتها الولايات المتحدة وانكلترا) قد امتازت عن غيرها بتحيزها الدائم للجانب الاسرائيلي ، في حين ان غيرها من الدول الغربية التي باشرت في الماضي القريب نشاطها البترولي في المنطقة والتي تحتاج الى كميات متزايدة من البترول العربي لسد حاجاتها الاستهلاكية ، تتخذ من العرب مواقف ودية او حيادية او على الاقل اقل عداء من الاولى . وينطبق ذلك بشكل خاص على ايطاليا واسبانيا واليابان . اما فرنسا فلها وضع خاص اذ ان هذه الدولة انتهجت في السابق سياسة مماثلة للسياسة الانكلو سكسونية وساهمت عام ١٩٥٦ الى جانب اسرائيل في العدوان على مصر . الا انها منذ عودة الجنرال ديغول الى الحكم عام ١٩٥٨ ، اعادت النظر في موقفها السابق ورأت ان سياسة القوة التي مارستها ضد مصر وضد الجزائر ليست الفضل وسيلة لتأمين مصالحها البترولية .

ان هذا الاختلاف في سياسة الدول الغربية تجاه العالم العربي ينطوي بتفاصيله على مغزى عميق ويدل دلالة واضحة على اهمية الدور الذي لعبه ويلعبه البترول في التأثير على السياسة الغربية .

■ التجزئة افضل ضمانة للمصالح الاستعمارية

فيما يتعلق بالدول الكبرى (وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا) التي تمكنت بعد الحرب العالمية الاولى من فرض سيطرتها على القسم الاكبر من منابع النفط العربي، نلاحظ ان سياستها في هذه المنطقة من العالم قد قامت حتى الآن ، وبالدرجة الاولى ، على المحافظة على امتيازاتها البترولية وذلك عن طريق تجزئة العالم العربي وتشتيت قواه وعرقلة نهضته الاقتصادية والسياسية .

ويفسر الاستاذ وين ليمان (Wayne Leeman) استاذ الاقتصاد في جامعة ميسوري في الولايات المتحدة ، يفسر في كتابه حول « سعر بترول الشرق الاوسط » هذه الظاهرة بقوله : « ان الغرب وربما انكلترا بشكل خاص يتبع سياسة قريبة جدا من شعار فرق تسد ، ويميل لحمايا استقلال الدول الصغيرة المنتجة للبترول من طريق التدخل العسكري . اما حركة الوحدة العربية فيعتبرها تهديدا لتموينات الغرب بالبترول . كما ان الكثيرين يعتبرون ان الدول المنتجة للبترول يجب ان تظل خارج الدولة العربية الموحدة حتى لو استوجب ذلك استعمال القوة » (1) .

1) The Price of Middle East Oil ean Essay in oPlitical Economya by Wayne Leeman, Professor of Economics at the University of Missouri, Cornell University Press, New York, P. 215

وقد عبرت الجريدة الفرنسية « لوموند » عن رأي مماثل عندما كتبت تقول « ان حياة وقوة العالم العربي قد اصبحتا مرتبطتين بالبترول ، ولقد اثارت بريطانيا العرب ضد الاتراك لكي تتغلغل في البلاد العربية وتتوصل الى منابع النفط العربي ، ولكي تؤمن استغلال هذه المنابع عمدت الى خلق دويلات عربية مستقلة مرتبطة مع بريطانيا باتفاقيات امتياز . ومنذ ذلك الحين اصبح البترول السيد المطلق الذي يملي سياسة الشرق الاوسط واصبحت المسلمة الثابتة الوحيدة في سياسة الغرب تجاه البلاد العربية هي المحافظة على الامتيازات البترولية » .

وقد جاء خلق اسرائيل نتيجة طبيعية لهذه السياسة اذ ان اسرائيل التي رأت النور على يد الدول الغربية الكبرى ، وما زالت تستمد قواها من هذه الدول اصبحت حليفا طبيعيا للنفوذ الغربي في المنطقة وقاعدة اجنبية جديدة له يستعملها لضرب العالم العربي وانهاك قواه ، بغية احكام السيطرة عليه والاستمرار في استنزاف ثرواته البترولية .

وليس غريبا بعد ذلك ان تكون الدول الغربية الكبرى التي تسيطر على صناعة البترول في الوطن العربي هي نفسها التي ساعدت على قيام اسرائيل ، والتي كانت وما تزال تمد اسرائيل بالسلاح وبكافة وسائل الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي .

لذلك لا يمكن بشكل من الاشكال معالجة قضية اسرائيل بمعزل عن قضية البترول ، وتجاهل هذه الحقيقة لا يمكنه ان يكون الا نوعا من الغباء او ضربا من ضروب التضليل والتمويه لصرف انتباه الرأي العام والمسؤولين العرب عن الوضع الراهن لاستثمار ثرواتهم البترولية ، والتلهيهم بالمهاترات السياسية العقيمة .

لا بل يمكن القول ان تاريخنا السياسي في هذه الحقبة من العالم منذ الحرب العالمية الاولى حتى الآن يكاد يقرأ حرفا حرفا من خلال تسابق الشركات الكبرى والدول التي تساندها لاحكام السيطرة على مصادر النفط العربي واستغلالها كما ان خريطة العالم العربي قد رسمت على ضوء تقاسم هذه البلاد الى مناطق نفوذ تابعة للمصالح البترولية الغربية .

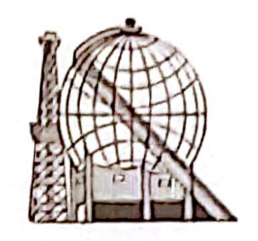
وكثيرا ما حدث عند اكتشاف البترول في هذه البقعة او تلك من الوطن العربي ان حولت هذه البقعة ، مهما صغر حجمها وقل عدد سكانها ، الى دولة ذات سيادة ، ومنحت علما ونشيدا ، وعزلت عن المجموعة العربية واصبحت للشركات ملاكا قانونيا جديدا تمارس تحت ستاره نشاطها في ظل ما يسمى باتفاقيات الامتياز . وقد ساعد قيام اسرائيل الى حد بعيد على استمرار هذا الوضع ، وذلك عن طريق استقطاب اهتمام الرأي العام العربي حول القضية الفلسطينية واستنزاف طاقاته في النزاع العربي – الاسرائيلي . وللطلاق يد الشركات البترولية لممارسة نشاطها وفق مصالحها ، وفي اطار الشروط التي املتها . وهكذا عزلت قضية البترول عن محور السياسة العربية بالرغم من انها حجر الزاوية في سياسة الدول الغربية الكبرى في بلادنا . وبالرغم من ارتباطها الوثيق بالقضية الفلسطينية ارتباط السبب بالنتيجة .

والسؤال الذي يتبادر بشكل طبيعي الى الذهن على ضوء هذا الواقع هو : هل يمكن يا ترى حمل الدول الغربية الكبرى على تبديل موقفها من النزاع العربي – الاسرائيلي على الرغم من مطامعها الحاضرة والمستقبلة حول النفط العربي ؟

للاجابة على ذلك لا بد من الملاحظة اولا ان الامتيازات البترولية التي فرضتها علينا هذه الدول قد شلت حريتنا في التصرف والعمل ، واضعفت قوتنا التفاوضية ، والحمت معظم البلدان المصدرة في دور المتفرج الذي لا حول له ولا قوة في التأثير على نظام واساليب استثمار ثرواته الطبيعية . فاتفاقيات الامتياز المعقودة في البلاد العربية تمنح الشركات صلاحيات مطلقة لاستخراج البترول ونقله وتكريره وتسويقه لقاء نسبة من العائدات تمنحها للبلدان المضيفة . لذلك يبدو من المستغرب نعت هذه البلدان بالبلدان المنتجة والمصدرة للبترول ، اذ انها في الواقع ليست سوى بلدان فيها شركات اجنبية تنتج وتصدر ، وتقرر كيفية استغلال الآبار ومستوى الانتاج ، وتنفرد في تحديد كلفة الانتاج والاسعار والتوزيع الجغرافي للصادرات ، كما تتصرف بحرية مطلقة في كافة المواضيع المتعلقة بالتكرير والنقل والاستثمارات ونقل الرساميل ... الخ .

ومن الطبيعي وهذه هي الحال ان تعمل هذه الشركات والدول التي تنتمي اليها الى المحافظة على امتيازاتها القائمة ، وتقاوم كل محاولة لتغيير الوضع الراهن . وقد دلت تجارب السنوات الماضية على ان التحسينات الطفيفة التي ادخلت على شروط الامتيازات القديمة (ونذكر منها هنا تحقيق الربع وتثبيت الاسعار المعلنة ورفع مستوى العائدات) ان هذه التحسينات لم تكن ممكنة الا بعد ان توفر عند الدول العربية المعنية الوعي الكافي لبعض اوجه

البترول في ميزان القوى بين العرب واسرائيل



الغبن اللاحق بها والعزم الاكيد على تحقيق ما سبقتها اليه سائر الدول النامية الغنية بالبترول وفي طليعتها فنزويلا . كما انه من الملاحظ من خلال تجارب السنوات الماضية ان الشركات لا تقبل بالتنازل عن امتيازاتها السابقة الا عندما وبقدر ما يشتد عليها ضغط الدول المضيفة ، وتشعر بان هذه الدول عازمة على استرجاع حقوقها حتى ولو اقتضى ذلك اللجوء الى التشريع . ويكفينا مثلا على ذلك قانون رقم (٨٠) الذي اعاد للعراق ٩٩،٦ بالمئة من مساحة امتيازات الشركات الاجنبية ومكنه من تحقيق ما لم يتمكن ولم يكن من المعقول تحقيقه بعد سنوات طويلة من مسرحيات المفاوضات . وهذا كله لم يمنع شركة نفط العراق من الاستمرار في عملها في المناطق التي تركت لها . لا بل دفعها الى محاولة استرضاء الحكومة العراقية وتقديم عروض جديدة لها لم تكن تقبل بمجرد الحديث عنها في السابق . كما ان هذا القانون اعاد للعراق حرية التصرف في قسم كبير من ثرواته وفتح في وجهه ابوابا واسعة لاستثمار هذه الثروات استثمارا مباشرا ولاقامة علاقات جديدة مع عدد كبير من الشركات والدول الاجنبية . ونذكر كلنا ان هذا الوضع الجديد قد حمل بعض الدول الاوروبية على تعديل موقفها من النزاع العربي - الاسرائيلي وعلى تحسين علاقاتها مع العراق ومع غيره من الدول العربية .

ويمكن استخلاص نفس العبر من السياسة التي تنتهجها الجزائر تجاه الشركات الاجنبية التي حصلت على امتيازاتها قبل الاستقلال . فيما يتعلق مثلا باستثمار الغاز ، وضعت الحكومة الجزائرية منذ عام ١٩٦٥ حدا لحرية تصرف الشركات الاجنبية بالغاز الطبيعي ، واحتفظت لنفسها بحق استثمار الغاز المنتج وتصديره مما منحها قوة تفاوضية هائلة في علاقاتها لا مع الدول الصناعية الكبرى فحسب بل ايضا مع الشركات ذاتها التي كانت في السابق تنفرد في انتاج الغاز وتصديره . والتي اصبحت الان تتسابق على شراء الغاز الجزائري من الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك . كما ان الجزائر قد اتخذت ابان العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في شهر حزيران ١٩٦٧ تدبيرا كان له الفضل الاكبر على تعديل الامتيازات السابقة وعلى تطوير علاقاتها مع الشركات الاجنبية . فقد اقدمت الحكومة الجزائرية عندئذ على وضع كافة الشركات الانكلو سكسونية تحت اشراف الدولة ، وعينت مفوضين جزائريين للاشراف على عملياتها ومراقبة حساباتها وارغمتها على ادخال واردات مبيعاتها الى الجزائر . وقد استطاعت الحكومة الجزائرية بعد ذلك ان تفاوض هذه الشركات على زيادة رساميلها الموظفة في الجزائر وعلى التنازل عن قسم كبير من امتيازاتها السابقة . ولقد ادت هذه المفاوضات الى اتفاق عقد في ١٩ تشرين الاول ١٩٦٨ مع شركة جيتي . ويعتبر هذا الاتفاق سابقة من نوعها في تاريخ استثمار البترول العربي اذ انه يقضي بتنازل جيتي عن ٥١ بالمئة من الحقول التي اكتشفتها ومن انتاجها لمصلحة السوناطراك ، ويعقد اتفاقية مشاركة جديدة بين الطرفين تعتبر من افضل الاتفاقيات المشاركة التي عقدت حتى الان في منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا كما تم عقد اتفاق مشابه مع شركة الباسو وتجري حاليا المفاوضات لعقد اتفاقيات مماثلة مع سائر الشركات الموضوعة تحت مراقبة الدولة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وهي شل وسنكلير وفيليبس وموبيل .

وان دلت هذه الامثلة على شيء فانما تدل على ان مبدأ التشريع ولا تفاوض ، لا يؤدي عندما يطبق بحزم وحكمة الى الحاق الضرر بالدول العربية والى تدهور علاقاتها مع الشركات والدول الغربية كما يدعي البعض ، بل يؤدي بالعكس الى تعزيز قوة العرب التفاوضية والى تأمين الشروط الملائمة لازالة حالة الشبهة ولتطوير علاقاتنا مع الدول المستهلكة وفق ما تقتضيه مصالحنا الاقتصادية والسياسية .

من خلال ذلك يتضح ان التفكير في الافادة من ثرواتنا البترولية للضغط على الدول المستهلكة ولحملها على تبديل موقفها من النزاع العربي - الاسرائيلي يتطلب اول ما يتطلب اعادة النظر في الامتيازات القديمة والتحرر من القيود التي فرضتها علينا . وهذا يعني الاقلاع عن دور المتفرج الذي ارتضيناه لانفسنا حتى الان والمبادرة لاخذ الزمام بيدنا وتحويل اتفاقيات الامتياز الى اتفاقيات تجارية نبيع بموجبها بترولنا الى من نشاء ، ونقيم على اساسها علاقات اقتصادية وسياسية جديدة مع الغرب وغيره . ومهما كان الاطار القانوني لهذه الاتفاقيات ، ومهما اطلق عليها من تسميات (اتفاقيات مشاركة او عقود مقاولة او ما شابه ذلك) فالمهم في الموضوع هو استعادة حقوق السيادة على ثرواتنا البترولية واستعادة حرية التصرف بها .

بهذه الشروط يمكن للبترول العربي ان يلعب الدور الحيوي الذي يعود له لا في عالمنا الاقتصادي فحسب كما سنرى ذلك في القسم الثالث من هذا البحث ، بل ايضا في تدعيم موقفنا تجاه الدول التي تؤثر في النزاع العربي - الاسرائيلي .

ومن البديهي ان هذا الدور سيزداد اهمية في المستقبل بازدياد حاجات الدول المذكورة (وفي طليعتها دول اوروبا الغربية)

إن خريطة العالم العربي قد رسمت على ضوء تقاسم هذه البلاد الى مناطق نفوذ تابعة للمصالح البترولية الغربية

الى البترول العربي .

ويكفي كي نرسم صورة عن اثر صادرات البترول العربي الى الغرب ان نعيد الى الذاكرة بعض الحقائق التي يمكن ايجازها في النقاط التالية :

١ - ان زيادة استهلاك البترول في البلدان الصناعية قد رافقه منذ الحرب العالمية الثانية نمو سريع في صناعة التكرير وصناعة البتروكيمياء والصناعات الاخرى المكملة لها . هذا فضلا عن شتى انواع الخدمات التي ترتبط بشكل مباشر او غير مباشر بالقطاع النفطي . لذا يمكن القول ان دور البترول في اقتصاد البلدان الصناعية لا يقتصر على كونه مصدرا من اهم مصادر الطاقة بل يتعدى ذلك الى كونه عاملا رئيسيا من عوامل التقدم الصناعي والانماء الاقتصادي .

٢ - ان البترول العربي يشكل موردا ماليا حيويا للاقتصاد الغربي . وتنشأ هذه الموارد من مصادر مختلفة يمكن تصنيفها فيما يلي :

- ارباح الشركات العاملة في الدول العربية في مرحلة الانتاج وتقدر هذه الارباح بمليارين ونصف المليار من الدولارات سنويا . اما فيما يتعلق بالشركات الاميركية بشكل خاص فقد اشارت دراسة وضعت مؤخرا بعنوان « المصالح الاميركية في الشرق الاوسط » الى ان القيمة الدفترية للرساميل البترولية الاميركية الموظفة في منطقة الشرق الاوسط لم تتجاوز عام ١٩٦٧ ١،٥١ مليار دولار وان ارباح الشركات الاميركية خلال العام المذكور بلغت ٨٥٢ مليون دولار اي ٥٥٪ من الرساميل الموظفة (٢) .

- الرسوم والضرائب التي تستوفيها الدول المستوردة على البترول العربي المستهلك عندها وتقدر هذه الضرائب والرسوم لعام ١٩٦٧ بما يقارب ١٠ مليارات دولار في اوروبا الغربية وحدها .

ومن البديهي ان مصالح الولايات المتحدة الاميركية في استثمار البترول العربي لا تقتصر على الاستيرادات بل تتجاوز ذلك الى الارباح المالية والفوائد الاقتصادية الاخرى التي تحققها الشركات الاميركية العاملة في المنطقة .

- دخل البلدان العربية المنتجة للبترول . وان كان هذا الدخل يعود مبدئيا للدول العربية ، فالواقع ان قسما كبيرا منه يستعيد طريقه الى الاسواق الاجنبية للتوظيف الخاص والحكومي في المصارف والاسواق المالية الغربية . ويقدر حاليا مجموع هذه الرساميل بما يزيد على ٥ مليارات دولار .

هذا وبما ان انتاج البترول العربي في ازدياد مستمر فمن المقدر ان المنافع التي ستجنيها البلدان الصناعية من البترول العربي سترتفع بنفس النسبة . هذا بالاضافة طبعا الى اهمية البترول العربي الاستراتيجية بالنسبة للدول الصناعية .

على ضوء هذه الحقائق يتضح ان البترول سيظل الى امد طويل محور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العرب والغرب . وان اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه الثروة الضخمة في تحديد طبيعة العلاقات بين الطرفين ستزداد مع السنين . وغني عن القول ان هذا الوضع يفسح امام العرب مجالا واسعا للمساومة وللافادة من هذا الجانب الايجابي لسلاح البترول في اطار سياسة وطنية واعية تستهدف الضغط على الدول التي تساند اسرائيل وتوثيق الروابط مع الدول التي تقف الى جانب الحق في النزاع العربي - الاسرائيلي .

في العدد القادم
الخطر الصهيوني
على البترول العربي

2) «U.S. Interests in the Middle East» — American Enterprise Institute for Public Policy Research — Washington 1968.